أثر الحوار الوطني في تعزيز الاندماج الوطني ... مقاربة نظرية للنموذج العراقي

م.م مصطفى حمادي ابراهيم
كلية العلوم السياسية /الجامعة المستنصرية
mustafa.hamady@uomustansiriyah.edu.iq

م.م عمر سلمان جاسم
كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين
Omar.salman@nahrainuniv.edu.iq

المستخلص:

يعد الحوار الوطني آلية أساسية لتحقيق الاستقرار وتعزيز الاندماج الوطني ومعالجة الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فهو عملية تشاركية تجمع مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والثقافيين على طاولة واحدة بغية التفاوض وبناء التوافق، لاسيما في مراحل النزاعات أو ما بعد الحروب أو خلال الانتقالات السياسية. يهدف الحوار الوطني إلى منع الأزمات وإدارتها من خلال فتح قنوات التواصل بين الأطراف المتباينة، والحد من الاستقطاب، وتهيئة بيئة للتفاهم المشترك. كما يسعى إلى إرساء عقود اجتماعية جديدة، وإجراء إصلاحات دستورية ومؤسساتية، وتحقيق توافق مجتمعي واسع يمنح الشرعية للقرارات والسياسات العامة. ويسهم الحوار الوطني كذلك في تعزيز الوحدة الوطنية، وترسيخ الممارسات الديمقراطية، وتوسيع نطاق مشاركة المواطنين في صنع القرار بما يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع. غير أنّ نجاح الحوار الوطني يرتبط بعدة عوامل حاسمة، أبرزها: دور الدولة وقياداتها السياسية، ومشاركة الأحزاب بفاعلية، والدعم المعرفي والحيادي لمراكز البحوث والدراسات، إضافةً إلى تأثير العامل الخارجي الذي قد يكون إيجابياً من خلال الدعم والوساطة أو سلبياً عبر التدخل والعرقلة. وتخلص الدراسة إلى أنّ الحوار الوطني يشكل شرطاً جوهرياً لتحقيق السلام المستدام، والتماسك الاجتماعي، وترسيخ الهوية الوطنية في الدول المعاصرة. كما توصلت الدراسة إلى أن ضعف المؤسسات السياسية والاعتماد على المحاصصة هو العائق الأكبر أمام نجاح الحوار الوطني في العراق.

الكلمات المفتاحية: الحوار الوطني، الاندماج الوطني، الاستقرار السياسي، المشاركة المجتمعية، الهوية الوطنية

Abstract

National dialogue constitutes a fundamental mechanism for achieving stability, strengthening national integration, and addressing political, social, and economic crises. It is a participatory process that brings together diverse political, social, and cultural actors at one table to negotiate and build consensus, particularly in times of conflict, post-war reconstruction, or political transitions. The objectives of national dialogue include preventing and managing crises by opening channels of communication among divergent groups, reducing polarization, and fostering an environment of mutual understanding. It also aims to establish new social contracts, enact constitutional and institutional reforms, and achieve broad societal consensus that grants legitimacy to public decisions and policies. Moreover, national dialogue contributes to reinforcing national unity, consolidating democratic practices, and expanding citizen participation in decision-making, thereby strengthening trust between the state and society. However, the success of national dialogue depends on several decisive factors, most notably: the role of the state and its political leadership, the effective participation of political parties, the impartial and knowledge-based support of research centers, and the impact of external actors, whether positive—through support and mediation—or negative—through interference and obstruction. The study concludes that national dialogue is an essential prerequisite for achieving sustainable peace, social cohesion, and the consolidation of national identity in contemporary states.

Keywords:
National Dialogue, National Integration, Political Stability, Community Participation, National Identity.

مقدمة

يعد الحوار الوطني والاندماج الوطني ركنين أساسيين في بناء الدولة المعاصرة وتوطيد استقرارها، خاصة في ظلِّ المتغيرات العالمية المتسارعة وتعقيد التحديات المجتمعية. هذه التحديات تستدعي اعتماد منهجيات تفكير متطورة وشاملة في صنع القرار، حيث يبرز التفكير الاستراتيجي كأداة فعالة تمكن الدول من التعامل مع محيطها الداخلي والخارجي من خلال التخطيط بعيد المدى وابتكار الحلول البديلة. ويعرَّف الحوار الوطني بأنه عملية نقاشية هادفة تشارك فيها جميع الأطراف المجتمعية - سياسية واجتماعية وثقافية - سعيًا لتحقيق الاستقرار والتنمية. وهو ليس مجرد وسيلة للتفاوض، بل آلية لبناء تصور مشترك حول الأولويات والتحديات، مما يمنح السياسات العامة شرعية أوسع وقبولاً أعمق. كما يسهم الحوار في صياغة رؤية جماعية، وتحليل معمق للإشكاليات، وتعزيز الفكر الاستراتيجي عبر تبادل الخبرات، مما يؤدي إلى حلولٍ مبتكرة للتحديات الوطنية.

أما الاندماج الوطني، فهو مفهوم مركّب يشير إلى تحقيق تماسك مجتمعي يضمن انصهار جميع المكونات - بغض النظر عن اختلافاتها العرقية أو الدينية أو اللغوية - في إطار مؤسسات الدولة، مع الاعتراف الإيجابي بالتنوع. ويهدف إلى معالجة الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية واحتواء النزاعات العرقية أو الطائفية، لاسيما في المجتمعات المتعددة. ويتحقق تعزيز الاندماج من خلال تنمية الشعور بالانتماء والهوية المشتركة، وتجاوز الانقسامات لبناء توافق حول القيم الوطنية.

وتتكامل العلاقة بين الحوار الوطني والاندماج الوطني والتفكير الاستراتيجي، حيث يُعد الحوار أداة محورية لتحقيق الاندماج من خلال تعزيز المشاركة والتوافق. وفي المقابل، يُسهّل الاندماج الوطني تبني تفكير استراتيجي فعال، عبر توفير بيئة مستقرة تسمح بصياغة سياسات شمولية. وهذا التكامل بين المسارات الثلاثة يُعد شرطًا أساسيًا لنجاح عمليات الإصلاح وتحقيق التقدم والاستقرار على المستويين الرسمي والمجتمعي، وعليه يسعى هذا البحث الى تحليل العلاقة بين الحوار الوطني في الحالة العراقية بالاعتماد على منهج التحليلي النظامي.

الإشكالية

في ظل التحديات الجيوسياسية المعقدة والتحولات الداخلية المتسارعة التي تشهدها العديد من الدول، لا سيما تلك التي تتسم بتنوعها المجتمعي العميق كما هو الحال في العراق، تبرز الحاجة الملحة إلى آليات فعالة لتعزيز الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة. وبناءً على ذلك يمكننا ان نطرح سؤالاً مركزياً مفاده (ما التحديات التي يواجهها الحوار الوطني في العراق ؟ ولماذا لم يصل الى الهدف المنشود الا وهو تحقيق مراحل متقدمة من الاندماج الوطني بين مكونات المجتمع العراقي؟) وتأسيساً على ذلك نطرح التساؤلات الاتية:

١. ما طبيعة العلاقة بين الحوار الوطني والاندماج الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟
٢. ما أبرز التحديات البنيوية التي تحول دون نجاح الحوار الوطني؟

الفرضية

للإجابة على سؤالنا المركزي الذي طرحناه سابقاً فان فرضيتنا ستكون بالشكل الاتي: (كلما كان الحوار الوطني فعالاً وشاملاً، ومكّن من بناء توافقات مجتمعية واسعة حول القضايا الأساسية التي تهم المجتمع من جهة والدولة من جهة اخرى، كلما تعزز الاندماج الوطني وارتفعت قدرة الدولة على تبني سياسة تنموية مرنة ومستدامة اضافة الى تحقيق مصالحها العليا، مما يؤدي إلى زيادة استقرارها وفاعليتها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، خصوصًا في الدول ذات التعددية المجتمعية كالعراق).

منهجية البحث:

سنركن الى استخدام المنهج التحليلي النظمي الذي يستند إلى دراسة العلاقات التفاعلية بين عناصر النظام السياسي والاجتماعي، أي بين الفاعلين والمؤسسات والبيئة الداخلية والخارجية، بهدف تفسير العلاقة بين الحوار الوطني والاندماج الوطني في العراق.

حدود البحث:

تمثلت حدود البحث بثلاثة انواع من الحدود وهي:

١- الحدود الموضوعية: والتي نركز فيها على دراسة مفاهيم الحوار الوطني ، الاندماج الوطني وعلاقة التأثير بينهما.

٢- الحدود المكانية : والتي ندرس فيها الحيز الجغرافي لجمهورية العراق والدولة المؤثرة في السياسة العراقية كدول الجوار والقوى العالمية كالولايات المتحدة الامريكية.

٣- الحدود الزمانية: والتي نركز فيها بعد عام ٢٠٠٣.

هيكلية البحث:

احتوى بحثنا فضلاً عن المقدمة والخاتمة على محورين الاول منهما اختص بدراسة المفاهيم النظرية الخاصة بمفهومي الحوار الوطني واهدافه اضافة الى دراسة الاندماج الوطني وتعريفه. اما المحور الثاني فقد انبرى لدراسة واقع الحوار الوطني في العراق واتخذ في ذلك منحناً تاريخياً وتم التركيز في ذلك على عام ٢٠٠٣ باعتباره حدثاً هاماً شكل نقطة مفصلية في تاريخ البلد ومن ثم تمت دراسة تحديات الحوار الوطني في العراق والتي انقسمت الى داخلية وخارجية.

المحور الاول : دراسة مفاهيمية للحوار الوطني والاندماج الوطني

في جوهره يعد الحوار الوطني عملية لتبادل الآراء في القضايا المهمة بين مختلف فئات المجتمع السياسية وتياراته الثقافية والفكرية، لذا نجد ان هذه الفئات والتيارات تلجأ الى عملية تنظيم نفسها مؤسسياً في جماعات واحزاب سياسية تؤدي الى ظاهرة الاختلاف الفكري مما يقود الى ظهور الاحزاب السياسية، هذا الاختلاف والتعدد قد ينتج عنه نوع من التنافس الذي قد يمهد الى نشوء الصراع المؤدي الى العنف. في هذا المحور سنعمل على تبيان مفهوم الحوار الوطني واهدافه واهميته، وسنوضح بالتفصيل ما نعني بالاندماج الوطني والذي يعد النتيجة الايجابية للحوار الوطني.

اولاً: مفهوم الحوار الوطني

يعرف الحوار الوطني بانه (عمليات سياسية تمسك بزمامها اياد وطنية تستهدف توليد توافق للآراء بين طيف واسع من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في اوقات الازمات السياسية الحادة او في اوضاع ما بعد الحرب او خلال عملية الانتقال السياسي بعيدة المدى) (مؤلفين، ٢٠١٧، صفحة ٢١) كذلك يعرف الحوار الوطني بانه (مجموعة من العمليات التي تستهدف حل المشكلات التي تواجه فئات المجتمع لمعالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي لا يمكن حلها بشكل فعال ومناسب من قبل المؤسسات الحكومية المختلفة الا عبر الحوار الوطني) (الهاشمي، ٢٠٠٩، صفحة ٢٨)

في هذا المحور فأننا سنبحث في مفهوم الحوار الوطني وكيفية نشوه والاسس التي ينطلق منها والاهداف التي يسعى لتحقيقها (مؤلفين، ٢٠١٧، صفحة ٢٢):

١-منع الازمات وادارتها، وتشمل:

- الحوار الوطني هو مسعى قصير الأمد، يُتخذ استراتيجياً كوسيلة لحلّ أو لمنع اندلاع عنف مسلّح.
- كسر الجمود السياسي ومحاولة الوصول الى ادنى حد من التوافق السياسي لأجل التفاوض على تحقيق مجموعة من الاصلاحات والخطوات المهمة لتحقيق التغيير.

- الفاعلية العالية، حيث ان الحوار الوطني يعمل على تجميع ادنى حد من الجهات الفاعلة صغيرة الحجم الى الاجتماع في حوارات تتسم بكونها قصيرة الوقت مع تفويضها لتمثيل شريحة واسعة من المجتمع ، الا ان المعاب على هذه الطريقة هو صعوبة التوصل الى تقبل مجتمعي واسع للتغييرات المنشودة بسبب محدودية الجهات المشاركة بالحوار الوطني.

٢-العمل على احداث تغييرات اساسية في المجتمع، ويتم ذلك من خلال:

- العمل على تأسيس عقد اجتماعي جديد يهدف لتحقيق منحنى متوازن من العلاقات بين الدولة و المجتمع.
- تحقيق تغييرات دستورية و مؤسساتية على المدى البعيد.
- محاولة الوصول الى توافق مجتمعي واسع النطاق يهدف الى الوصول الى شرائح متعددة في المجتمع لأجل تحقيق التغيير المنشود في المجتمع.

كذلك يهدف الحوار الوطني الى :

١- تحقيق التوافق: يسهم في بناء توافق عام حول الأهداف والأولويات الوطنية، مما يسهم في استقرار السياسات واستدامتها.

٢- تحسين السياسات: من خلال المناقشات الواسعة والشاملة، يمكن تحديد نقاط القوة والضعف في السياسات الحالية واقتراح تحسينات مبنية على تفاهم مشترك.

٣- المشاركة في صنع القرار: يشجع الحوار الوطني على امكانية الوصول الى المعلومات من خلال إشراك المواطنين في عملية صنع القرار بشكل مباشر او بشكل غير مباشر وتبادل المعلومات بوضوح.

٤- تعزيز الوحدة الوطنية: يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية من خلال خلق مساحة للحوار المفتوح والتفاهم بين مختلف الأطراف، مما يقلل من التوترات والنزاعات.

ثانياً : في معنى ومفهوم الاندماج الوطني

يعرف الاندماج الوطني بأنّه (مفهوماً مركباً ومتعدد المستويات، يشير إلى تضافر مجموعة من الأبعاد الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية. وهو يعبّر عن الحالة التي تندمج فيها كافة الشرائح والقوى المجتمعية بمختلف تنوعاتها (القومية، العرقية، اللغوية، الدينية، المذهبية) عبر مناطق الدولة كافة، ضمن المنظومة الهيكلية لمؤسسات السلطة وأجهزتها المتعددة، مع الإقرار الواعي بحقيقة التعددية التي تُميز الأفراد والجماعات داخل المجتمع.) (عمار، ٢٠١٤، صفحة ١٠).

يُمثِّل الاندماج الوطني إطارًا فكريًّا واستراتيجيًّا فاعلاً لمعالجة إشكاليات اجتماعية واقتصادية كبيرة، لاسيما في الدول التي تتسم بالتعددية الدينية والإثنية، حيث تتحول هذه الانقسامات أحيانًا إلى بؤر للصراع تُهدِّد تماسك الكيان الوطني. وتتعاظم الخطورة حينما تتبنى الدولة (بشكلٍ معلن أو غير علني) سياسات تمييزية بحق جماعات محددة، سواء أكان ذلك في إطار القانون أم خارجه، بناءً على معايير عرقية أو دينية أو لغوية (عبيد، ٢٠١٤، صفحة ٧٤٦)

ويُعد التجانس المجتمعي (بمعناه التكاملي وليس التماثلي) عاملاً جوهريًّا في تعزيز الاندماج الوطني، فالتلاحم بين مكونات المجتمع المتنوعة، بما تحمله من قيم وتراث وثقافات فرعية، يُعزِّز شرعية النظام السياسي ويُيسِّر أداءه لمهامه. كما يتحقق الاندماج بشكلٍ أعمق كلّما شعر الفرد بأن انتماءه للوطن يتجاوز انتماءاته الجزئية، مما يخلق لديه إحساسًا بالمسؤولية الشاملة تجاه مسيرة التطور الوطني (العبيدي، ٢٠١٣، صفحة ٢٦٣).

ولا يتأتَّى تعميق الولاء الوطني والاندماج المجتمعي إلا من خلال بناء إجماع حول القيم الوطنية الجامعة، وذلك عبر تعزيز الفهم المشترك، وتذليل الخلافات الناجمة عن التباينات الإثنية أو المذهبية، وغرس الشعور

بالهوية الوطنية المتفردة. ويأتي في صميم هذه العملية نقل التراث الثقافي والأخلاقي للأجيال الجديدة، مما يُرسِّخ الارتباط العاطفي والثقافي بالوطن (الفلاحي، ٢٠١٤، صفحة ٢٦٢)

وتبدو عملية بناء الأمة مرتبطةً ارتباطًا وثيقًا بما يُحرَز من تقدم في مسار الاندماج الوطني، وذلك من خلال مستويين مترابطين ومتكاملين:

- المستوى الاستباقي: ويتمثل في تعزيز الهوية الوطنية والافتخار بالقيم السائدة في المجتمع.
- المستوى العلاجي: ويتمثل في السياسات والبرامج الحكومية الهادفة إلى احتواء الآثار السلبية للانقسامات عبر خلق رموز وطنية موحِّدة وإحياء منظومة القيم المشتركة (الرشيد، ٢٠١٥ ، صفحة ٢٦)

المحور الثاني: واقع الحوار الوطني في العراق

أولا: البنية الاجتماعية العراقية واثرها على الحوار الوطني

بالرغم من الإدراك المتزايد لأهمية الحوار الوطني بوصفه أداة لجمع مختلف الأطراف والعمل على صياغة فهم مشترك للتحديات والمصالح التي تهم المجتمع، اضافة الى ان الاندماج الوطني كعملية لتعزيز التماسك المجتمعي وتجاوز الانقسامات القومية والطائفية والعرقية يعد احد مقومات القوة في الوقت الحاضر، إلا أن هنالك العديد من الدول (بما فيها العراق) لا تزال تواجه صعوبات كبيرة في تنشيط هذه الآليات وتحويلها إلى واقع ملموس يسهم في بناء مجتمع قوي يقود الى بناء دور فعال للدولة. يمكن للحوار الوطني أن يساهم في تعزيز الاندماج الوطني في دولة مثل العراق التي تعاني من تحديات مؤسسية وهيكلية عميقة وتعددية مجتمعية معقدة اضافة الى مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق هذا التكامل المنشود، فان البنية الاجتماعية العراقية تعد من أكثر البُنى تعقيداً في المنطقة، إذ تتداخل فيها الانقسامات الدينية والمذهبية والقومية والأثنية، وهذا بدوره انعكس بشكل مباشر على مسار الدولة العراقية منذ تأسيسها عام ١٩٢١ وحتى اليوم. فقد أدّى تغليب الولاءات القبلية والعشائرية على حساب الولاء الوطني إلى إضعاف الدولة الحديثة وإدامة الانقسامات الداخلية، الأمر الذي ساهم في هشاشة البنية السياسية والاجتماعية.

إن التنوع الديني والمذهبي والإثني في العراق يُفترض أن يكون عامل إثراء للنسيج الوطني، غير أنّ غياب إدارة رشيدة له جعله يتحول إلى عامل صراع وتوتر. فالتوزيع الجغرافي للسكان على أساس مذهبي أو قومي أفرز تحديات خطيرة أمام بناء الدولة، خاصة مع غياب إحصاءات دقيقة وضعف المؤسسات القادرة على تحقيق العدالة السياسية والاجتماعية. وقد ساهمت النخب السياسية، سواء في العهد الملكي أو الجمهوري، في تعزيز الانقسام من خلال الاعتماد على التوازنات الطائفية والقبلية بدلاً من بناء هوية وطنية جامعة، من جهة أخرى، لعبت العشائر العراقية دوراً متناقضاً؛ إذ مثّلت تارةً ركيزة اجتماعية للتماسك وحل النزاعات، لكنها في الوقت ذاته أصبحت أداة بيد السلطة أو القوى الخارجية لتعميق الولاءات الفرعية على حساب الانتماء الوطني. (بطاطو، ١٩٩٥، الصفحات ٢٥٥-٢٧٠) وقد برزت هذه الإشكالية خصوصاً بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣، حيث أُعيد إنتاج الهويات الفرعية بقوة، ما جعل المشهد الاجتماعي والسياسي عرضة للتشظي والانقسام، فالبنية الاجتماعية العراقية إذن تتسم بخصائص متوارثة تاريخياً: تعدد الانتماءات، غياب الانسجام، وتكرار الأزمات الناتجة عن سوء إدارة التنوع. وهذا ما جعل العراق يعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، تتجدد مع كل انتقال سياسي أو تبدّل في بنية الحكم. ومن هنا فإن تجاوز هذه الأزمة يتطلب مشروعاً وطنياً يعيد الاعتبار لمفهوم المواطنة، ويؤسس لنظام سياسي قادر على إدارة التعددية ضمن إطار جامع يعزز التماسك الاجتماعي ويحد من مخاطر الانقسام

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولات سياسية عميقة تمثلت في انهيار النظام السابق وقيام نظام سياسي جديد يقوم على التعددية والانتخابات والتداول السلمي للسلطة. غير أن هذه التحولات لم تترجم إلى تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، بل ساهمت في بروز الهويات الفرعية الطائفية والقومية على حساب الهوية الوطنية. فقد

ارتبط النظام السياسي الجديد بآليات تقاسم السلطة وفق أسس طائفية وإثنية، وهو ما رسّخ منطق المحاصصة السياسية والاجتماعية، وأضعف فرص بناء هوية مواطنة مشتركة (مكي، ٢٠٠٥، صفحة ٩) وقد انعكس تصاعد الهويات الفرعية بشكل مباشر في ازدياد مظاهر العنف الطائفي، ولا سيما خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠٠٨، حيث تحولت الانقسامات المجتمعية إلى نزاعات مسلّحة أودت بحياة الآلاف، وأدت إلى موجات تهجير قسري واسعة. وقد ساهمت هذه الأحداث في تعميق الشرخ الاجتماعي، وأضعفت إمكانية نشوء ثقة متبادلة بين المكونات العراقية المختلفة، الأمر الذي انعكس سلبًا على مسار الاندماج الوطني.

كما أن الإقصاء السياسي، الناتج عن احتكار بعض القوى الحزبية لمفاصل السلطة، عزّز شعور فئات واسعة بالتهميش وعدم المساواة، وهو ما ولّد بيئة خصبة لإعادة إنتاج الانقسام وتعطيل جهود المصالحة الوطنية. وقد أدى هذا الوضع إلى إضعاف مؤسسات الدولة، وفقدانها القدرة على بلورة مشروع وطني جامع، قادر على تجاوز الولاءات الضيقة نحو إطار وطني أوسع.

وبذلك يمكن القول إن المرحلة السياسية التي أعقبت ٢٠٠٣ أظهرت إشكالية مزدوجة: فمن جهة، فتحت الباب أمام التعددية السياسية، لكنها من جهة أخرى عمّقت الانقسامات الاجتماعية عبر تكريس الهويات الفرعية. ولعل التحدي الأكبر الذي يواجه العراق اليوم يتمثل في كيفية الانتقال من نظام قائم على المحاصصة والولاءات الجزئية إلى نموذج يعزز قيم المواطنة ويعيد الاعتبار للهوية الوطنية بوصفها الإطار الجامع لكل المكونات (حسين، ٢٠١٥، الصفحات ٢٣٦-٢٤٠)

ثانياً: التطور التاريخيّ لمسارات الحوار الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٣

شكل الحوار الوطني في العراق ما بعد ٢٠٠٣ إطاراً مؤسسياً لمحاولة بناء توافق وطني في ظل بيئة سياسية واجتماعية ممزقة. وسنتتبع في هذا المحور التطور التاريخي لمسارات هذا الحوار عبر مراحله المتعاقبة.

- المرحلة التأسيسية (٢٠٠٥-٢٠٠٣)

تميزت هذه المرحلة بمحاولات بناء النظام السياسي الجديد، حيث أسست سلطة الائتلاف المؤقتة مجلس الحكم في تموز ٢٠٠٣ كأول محاولة لتوزيع السلطة على أساس طائفي وإثني. ثم جاءت عملية كتابة الدستور عام ٢٠٠٥ التي مثلت حواراً مؤسسياً شكلياً، لكنها افتقرت إلى التوافق الحقيقي، مما أدى إلى إقرار دستور في ظل مقاطعة سياسية واسعة (لاري، ٢٠١٦، صفحة ٢٥٥)

- مرحلة العنف الطائفي والمصالحة الوطنية (٢٠٠٨-٢٠٠٦)

شهدت هذه الفترة تصاعداً حاداً في العنف الطائفي، مما دفع إلى مبادرات مصالحة وطنية.

برزت "مبادرة المصالحة الوطنية" للحكومة عام ٢٠٠٦، وتشكلت "لجنة المصالحة الوطنية" برئاسة الدكتور خليل إبراهيم. كما ظهرت مبادرات محلية كـ"صحوات الأنبار" التي مثلت حواراً مجتمعياً بديلاً عن الحوار الرسمي (الهاشمي، ٢٠٠٩، الصفحات ١٦٧-١٧٧).

- مرحلة الانسحاب الأمريكي والاستقطاب السياسي (٢٠١٤-٢٠١١)

بعد الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١١، تفاقمت الأزمات السياسية، وبرزت الحوارات كآلية لإدارة الأزمات بدلاً من حلها. شهدت هذه المرحلة حوارات متكررة لتشكيل الحكومات وحل الخلافات حول توزيع المناصب، دون معالجة جذرية لإشكاليات النظام السياسي (العلي، ٢٠١٣، صفحة ١٢٠)

- مرحلة مواجهة التحديات الأمنية والسياسية (٢٠٢٣-٢٠١٧)

في أعقاب هزيمة (داعش)، برزت الحاجة إلى حوار وطني شامل لإعادة الإعمار وبناء الثقة. تميزت هذه المرحلة بمبادرات متعددة، أبرزها "حوار بغداد" عام ٢٠٢١ الذي حاول جمع الأطراف السياسية، لكنه فشل في تحقيق اختراق حقيقي بسبب استمرار منطق المحاصصة (الجهني، ٢٠٢٢ ، صفحة ١٤٣)

يتضح من تحليل المراحل السابقة أن غياب الإرادة السياسية وضعف المؤسسات مثل أبرز العوائق أمام نجاح أي حوار وطني حقيقي.

ثالثاً: تحديات الحوار الوطني في العراق

- **التحديات الداخلية**

أفرزت التحولات التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ بيئة معقدة ساهمت في تكريس حالة عدم الاستقرار الاجتماعي، إذ تداخلت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إنتاج أزمات بنيوية ما تزال تداعياتها ممتدة حتى اليوم.

فعلى المستوى السياسي، أدى السقوط المفاجئ للنظام الشمولي وبروز نظام تعددي قائم على المحاصصة الطائفية والقومية إلى إضعاف المؤسسات الرسمية وتحويلها إلى أدوات صراع بين النخب. كما أخفقت الأحزاب السياسية في أداء دورها كقنوات للتحديث والمشاركة، إذ أعادت إنتاج الولاءات الأولية بدلًا من ترسيخ الهوية الوطنية، ما ساهم في تعميق الانقسام المجتمعي.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد ترافقت هذه الأزمات مع فشل الدولة في إدارة مواردها رغم الثروة النفطية، مما انعكس في تفشي الفساد وارتفاع معدلات البطالة والفقر وتراجع الخدمات العامة. هذا الواقع زاد من فجوة عدم الثقة بين الدولة والمجتمع، وأدى إلى تنامي مشاعر الإقصاء والتهميش، ما جعل قطاعات واسعة من العراقيين أكثر عرضة للاضطراب الاجتماعي والاحتجاجات الشعبية (الحكيم، ٢٠٢٠، صفحة ١٧٧)

وعلى المستوى الاجتماعي، جاءت الانقسامات المذهبية والعرقية امتدادًا لإرث الاستبداد والحروب السابقة، لكنها ازدادت حدة بعد ٢٠٠٣ بفعل السياسات الإقصائية والعنف الطائفي، الأمر الذي حال دون بناء هوية وطنية جامعة، ورسّخ الولاءات الفرعية على حساب المواطنة.

إن التجربة العراقية تبرز بوضوح أن هذه العوامل متشابكة وليست مستقلة؛ فالأزمة السياسية أفضت إلى إدارة اقتصادية فاشلة، وهذه بدورها غذّت التوتر الاجتماعي، فيما عمّق الانقسام المجتمعي هشاشة الدولة وأضعف قدرتها على تحقيق الاستقرار. وبذلك، يصبح تجاوز هذه الحلقة مرهونًا بإصلاح سياسي شامل يعيد الاعتبار للمواطنة، ويحقق توزيعًا عادلًا للثروة، ويعزز التماسك الاجتماعي بوصفه أساسًا لبناء الدولة الوطنية المستقرة.

- **التحديات الخارجية**

شكّل الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ المنعطف الأبرز الذي فتح الباب واسعًا أمام التدخلات الإقليمية والدولية، وأدى إلى تحويل العراق إلى ساحة مفتوحة لتقاطع المصالح وصراع النفوذ، بما عمّق هشاشة الداخل وأضعف فرص بناء الدولة الوطنية المستقرة، فعلى المستوى الإقليمي، لعبت دول الجوار دورًا مباشرًا في تعقيد المشهد العراقي. إذ نظرت إيران وتركيا وعدد من الدول العربية بقلق إلى التحولات السياسية بعد سقوط النظام، خشية انتقال آثارها إلى بنيتها الداخلية. فإيران وظفت نفوذها داخل العراق لتعزيز أوراقها في مواجهة الولايات المتحدة، ودعمت أطرافًا سياسية ومسلحة موالية لها. أما تركيا فاتسم موقفها بالتذبذب؛ إذ دعمت واشنطن في البداية، ثم ركزت لاحقًا على حماية مصالحها الأمنية والاقتصادية ومواجهة نشاط حزب العمال الكردستاني. في حين تبنت الدول العربية سياسة قائمة على موازنة النفوذ الإيراني والتركي أكثر من دعم التجربة العراقية نفسها. وقد انعكست هذه التدخلات في إذكاء الانقسامات المذهبية والعرقية، وإضعاف الهوية الوطنية العراقية (الحكيم، ٢٠٢٠، الصفحات ٢٥٥-٢٦٠)

أما على المستوى الدولي، فقد كانت الولايات المتحدة الفاعل الأكثر تأثيرًا، إذ اتبعت سياسات أسهمت في إدامة عدم الاستقرار. فقد جاء قرار حل الجيش ومؤسسات الدولة ليخلق فراغًا أمنيًا واسعًا ويزج بآلاف العسكريين في البطالة أو العمل المسلح، فيما فرضت واشنطن نموذجًا ديمقراطيًا غير ملائم للسياق العراقي، ما أنتج عملية سياسية هشة قائمة على المحاصصة، وإلى جانب ذلك، أسهمت الممارسات غير الإنسانية لقوات

الاحتلال، مثل انتهاكات سجن أبو غريب، في زيادة مشاعر الغضب وفقدان الثقة بالنظام الجديد (الهاشمي، ٢٠٠٩، صفحة ٢٦٠)

إن تداخل التحديات الإقليمية والدولية جعل العراق بعد ٢٠٠٣ دولة محكومة بصراعات خارجية أكثر من كونها كيانًا ذا سيادة مستقلة، فتحولت مؤسساتها السياسية إلى ساحة نفوذ متنازع عليها. وبذلك أصبح الاستقرار السياسي والاجتماعي مرهونًا بإعادة التوازن بين الداخل والخارج، عبر تقليص التدخلات الأجنبية وبناء منظومة وطنية جامعة قادرة على تحييد العراق عن صراع المحاور.

الخاتمة والاستنتاجات.

يوصف الحوار الوطني بانه أحد الأدوات التي تُسهم بشكل كبير في تعزيز الاندماج الوطني على مستوى الافراد من جهة وعلى مستوى الجماعات من جهة اخرى. حيث يعمل الحوار الوطني على تطوير وتعزيز الاندماج الوطني وتوسيع نطاق المشاركة في اتخاذ القرارات الامر الذي من شأنه تمكين صناع القرار من تطوير فهم أعمق للقضايا والتحديات الرئيسية. وهذا بالنتيجة يؤدي الى تغذية صانع القرار بتوجهات جديدة نحو ترصين السلوك السياسي الخارجي وبناء القوة والقدرات اللازمة لقيادة الدولة، فبفضل الحوار الوطني يندفع صانعي القرار إلى تبني طرق تفكير توافقية و اكثر مرونة ومتكيفة مع التغيرات الانية. وقد خلص بحثنا إلى أن التكامل بين الاندماج الوطني والحوار الوطني يعد مطلباً ضرورياً لتأسيس بنى مؤسسية رصينة قادرة على التعامل بواقعية مع التحديات المتزايدة وتعزيز فاعلية السياسات العامة. فمن خلال التفكير الاستراتيجي، تستطيع الدولة أو المؤسسة تشخيص الواقع بشكل منهجي وتحديد القضايا الاستراتيجية ذات الأولوية، بالاستناد إلى أدوات تحليل دقيقة تشمل البيئة الداخلية والخارجية، ونقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات. بينما يوفر الحوار الوطني إطاراً تشاركياً لتقريب وجهات النظر، وتحقيق التوافق حول الأولويات والبدائل، وضمان أن السياسات المتبناة تعبّر عن إرادة وطنية جامعة. وقد عملنا على بيان أن الجمع بين المنهج العقلاني في التحليل والتخطيط، والمنهج التشاركي في الحوار والتفاوض، هو ما يضمن فاعلية ونجاح الاستراتيجيات الوطنية واستدامتها. من جهة اخرى فان من المهم أن يكون هناك توافق بين مختلف القوى الوطنية وإرادة سياسية فعّالة لضمان نجاح تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، حيث بدون هذا الدعم قد تظل هذه المخرجات مجرد توصيات غير مفعلة. وهنا ينبغي التأكيد على أهمية الانطلاق من فهم متكامل للتحديات المحلية والخصوصيات الثقافية والاجتماعية، وهو ما يجعل نتائج التفكير الاستراتيجي أكثر واقعية ويطبع مخرجات الحوار الوطني طابعاً عملياً ومشروعاً في نظر جميع الأطراف المعنية. وعليه فأننا خلصنا الى ضرورة أن تتبنى المؤسسات الوطنية – في سياق بناء الدولة – آليات مؤسسية تجمع بين التفكير الاستراتيجي والحوار المجتمعي، مع توفير الأدوات العلمية والبيئات السياسية والاجتماعية الملائمة لذلك. فالتنمية الحقيقية، لا تتحقق فقط عبر القرارات المدروسة، بل أيضاً عبر توافق وطني واسع يؤسس لمستقبل مشترك يعمل على تحقيق سلام دائم واستقرار اجتماعي يقود الى تحقيق وحدة وطنية شاملة.

المصادر:

١. احمد الرزوق محمد الرشيد. (٢٠١٥). *مشكلة الاندماج الوطني في اوغندا* . القاهرة : المكتب العربي للمعارف.
٢. حسن الحكيم. (٢٠٢٠). *النظام السياسي العراقي: من المحاصصة الى الدولة المدنية* (المجلد ١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٣. حسين علي ابراهيم الفلاحي. (٢٠١٤). *الديمقراطية والاعلام والاتصال* . عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع.
٤. حنا بطاطو. (١٩٩٥). *العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية*. (عفيف الرزاز، المترجمون) بيروت مؤسسة الابحاث العربية.
٥. دايموند لاري. (٢٠١٦). *النصر الضائع: الاحتلال الامريكي والجهود المفلسة لاحلال الديمقراطية في العراق*. (ابراهيم العلي، المترجمون) القاهرة، القاهرة ، مصر : دار العالم العربي.

٦. دنيا هاتف مكي. (٢٠٠٥). *النخبة السياسية ودورها في الوطن العربي منذ الاستقلال: دراسة حالة العراق*. بغداد: غير منشورة.
٧. رضوى عمار. (٢٠١٤). *التعليم والمواطنة والاندماج الوطني* . القاهرة : مركز العقد الاجتماعي .
٨. زيد العلي. (٢٠١٣). *الصراع على السلطة في العراق ما بعد الاحتلال* (المجلد الاولى). بيروت: دار الكتب العلمية.
٩. سعدي ابراهيم حسين. (٢٠١٥). *النخبة السياسية الحاكمة في العراق ١٩٥٨-٢٠١٤ دراسة التوجهات والاهداف*. بغداد، العراق: غير منشورة.
١٠. عبدالله الجهني. (٢٠٢٢). *الحوار الوطني واشكالية بناء الدولة في العراق* . القاهرة : المعهد العربي للبحث والدراسات الاستراتيجية .
١١. عمر جمعة العبيدي. (٢٠١٣). *اشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية*. عمان : دار الجنان للنشر والتوزيع.
١٢. غسان الهاشمي. (٢٠٠٩). *المصالحة الوطنية في العراق: التحديات والافاق*. بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية.
١٣. مجموعة مؤلفين. (٢٠١٧). *الحوار الوطني دليل الممارسين*. برلين : مؤسسة بيرغوف .
١٤. منى حسين عبيد. (٢٠١٤). *التركيبة المجتمعية لدولة جنوب السودان واثرها في المجتمع الوطني*. بغداد : مجلة كلية التربية للبنات .

المصادر باللغة الانكليزية

15. 1- Ahmed Al-Razouq Muhammad Al-Rasheed (2015). The Problem of National Integration in Uganda. Cairo: Arab Bureau of Knowledge.
16. Hassan Al-Hakim (2020). The Iraqi Political System: From Quotas to the Civil State (Volume 1). Beirut: Center for Arab Unity Studies.
17. Hussein Ali Ibrahim Al-Falahi (2014). Democracy, Media, and Communication. Amman: Ghaida Publishing and Distribution House.
18. Hanna Batatu (1995). Iraq: Social Classes and Revolutionary Movements from the Ottoman Era to the Establishment of the Republic. (Afif Al-Razzaz, Translators). Beirut: Arab Research Foundation.
19. Diamond Larry (2016). The Lost Victory: The American Occupation and the Bankrupt Efforts to Establish Democracy in Iraq. (Ibrahim Al-Ali, Translators). Cairo, Egypt: Dar Al-Alam Al-Arabi.
20. Dunya Hatef Makki (2005). The Political Elite and Its Role in the Arab World Since Independence: A Case Study of Iraq. Baghdad: Unpublished.
21. Radwa Ammar (2014). Education, Citizenship, and National Integration. Cairo: Social Contract Center.
22. Zaid Al-Ali. (2013). The Struggle for Power in Post-Occupation Iraq (Volume 1). Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.
23. Saadi Ibrahim Hussein. (2015). The Ruling Political Elite in Iraq 1958-2014: A Study of Trends and Objectives. Baghdad, Iraq: Unpublished.
24. Abdullah Al-Jahni. (2022). National Dialogue and the Problem of State-Building in Iraq. Cairo: Arab Institute for Research and Strategic Studies.
25. Omar Jumaa Al-Obaidi. (2013). The Problematic Political Structure of Republican Regimes in the Arab Region. Amman: Dar Al-Janan for Publishing and Distribution.
26. Ghassan Al-Hashemi. (2009). National Reconciliation in Iraq: Challenges and Prospects. Baghdad: Center for Strategic Studies.
27. Group of Authors. (2017). National Dialogue: A Practitioner's Guide. Berlin: Berghof Foundation.

28. Mona Hussein Obaid. (2014). The Social Structure of South Sudan and Its Impact on National Society. Baghdad: Journal of the College of Education for Girls.
29. Sources in English 1-